مغامرة قطر الإستراتيجية

مع جماعة الإخوان المسلمين

القوة، النفوذ، وثمن الإسلام السياسي

دار آل ثاني

جميع الحقوق محفوظة. حقوق الطبع والنشر © 2026 لدار آل ثاني.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور، أو تخزينه في نظام استرجاع المعلومات، أو نقله، أو توزيعه بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة سواء كانت إلكترونية، أو ميكانيكية، أو بالتصوير الضوئي، أو التسجيل، أو غير ذلك دون إذن كتابي مسبق من الناشر، باستثناء حالة الاقتباسات الموجزة المستخدمة لأغراض أكاديمية أو نقدية أو مراجعة.

هذا الكتاب منشور بواسطة دار آل ثاني، إن الآراء والتحليلات الواردة في هذا العمل تعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر الناشر .

هذا المنشور مخصص لأغراض أكاديمية وتعليمية وبحثية.

الطبعة الأولى .طُبع في المملكة المتحدة.

DAR AL THANI

تقف قطر اليوم أمام حصيلة معقدة لعلاقتها الاستراتيجية بجماعة الإخوان المسلمين، وهي علاقة محكومة بمنطق النفوذ الجيوسياسي، فبينما مكن هذا التحالف الدوحة من تجاوز حدودها الجغرافية لتصبح "لاعباً دولياً" ووسيطاً إقليمياً محورياً عبر توظيف القوة الناعمة للجماعة، إلا أنه فرض عليها في المقابل أثماناً باهظة؛ تجسدت في تصدع علاقاتها مع عمقها الخليجي والعربي، ومواجهة اتهامات دولية وضعتها تحت ضغوط دبلوماسية ومالية هائلة للدفاع عن صورتها العالمية.

ملخص

تبحث هذه الدراسة في طبيعة العلاقة العضوية والوظيفية التي ربطت بين الدولة القطرية وجماعة الإخوان المسلمين على مدار سبعة عقود، مستعرضةً التحولات الدراماتيكية من مرحلة الاستضافة الإنسانية إلى الشراكة الاستراتيجية الكاملة، وصولاً إلى مرحلة الواقعية السياسية الراهنة، و تنطلق الإشكالية الجوهرية لهذه الدراسة من رصد "التناقض البنيوي" القائم بين طبيعة الدولة القطرية كملكية وراثية ذات إرث محافظ، وبين أيديولوجية جماعة الإخوان المسلمين التي تتبنى مشروعاً تغييرياً يستهدف الأنظمة التقليدية، مبينة أن هذا التحالف لم يكن مجرد تقاطع أيديولوجي عابر، بل كان "مقايضة نفوذ" مكنت الطرفين من تحقيق اختراقات إقليمية ودولية غير مسبوقة، حيث وفرت قطر الموارد والمنصات، بينما وفرت الجماعة الكوادر والظهير الفكري العابر للحدود.

تبدأ الدراسة بتتبع الجذور التاريخية لهذا التغلغل منذ خمسينيات القرن الماضي، حيث ترصد عملية "الأخونة الصامتة" التي استهدفت مفاصل الدولة الناشئة، لا سيما قطاعي التعليم والقضاء، وتكشف هذه القراءة كيف تمكنت الجماعة من صياغة الوعي الجمعي للهوية القطرية وتأسيس بنية تحتية مالية ولوجستية عبر الجمعيات الخيرية والمؤسسات الموازية، مما خلق بيئة حاضنة جاهزة للتحول نحو أدوار سياسية أكبر مع صعود القيادة

الجديدة ، حيث مهدت هذه المرحلة الطريق لتحويل الدوحة إلى مركز إنتاج فكري وديني عالمي، وظف ثنائية التكامل بين المنصات الاتصالية والمرجعيات الدينية عبر قناة الجزيرة ورموز الجماعة لتصدير نموذج "الأيديولوجيا العابرة للحدود" كبديل للأنظمة التقليدية في المنطقة.

و تُحلل الدراسة منعطف "الربيع العربي" بوصفه ذروة مشروع التمكين القطري الإخواني، حيث انتقلت الدوحة من "احتضان الفكر" إلى "إدارة الحكم" مباشرة في عواصم كبرى مثل القاهرة وتونس وليبيا، وتسلط الدراسة الضوء على استراتيجية "دبلوماسية الحقائب المالية" والرهان القطري الضخم لتثبيت أركان حكم الجماعة، وهو الرهان الذي تحول إلى صدام مفتوح مع المحور الإقليمي الصاعد عقب أحداث يونيو 2013، وتوضح الدراسة كيف أدت المظلومية الإخوانية والتمسك القطري بدعم "حكومة المنفى" إلى تعميق العزلة الدبلوماسية للدوحة، وصولاً إلى أزمة الحصار عام 2017 التي وضعت هذا التحالف في اختبار وجودي أمام ضغوط دولية وإقليمية هائلة.

وفي الختام، تستعرض الدراسة مآلات هذا التحالف في ظل "اتفاق العلا" وما تلاه من مراجعات سياسية صامتة بين عامي 2021 و 2026، وتخلص الدراسة إلى أن السياسة القطرية قد جنحت نحو "تصفير المشاكل" واعتماد براغماتية جديدة تقوم على "التهجير الصامت" للرموز المثيرة للجدل وتبريد الملفات الساخنة، مع الإبقاء على جوهر العلاقة كـ "احتياط استراتيجي" بعيد عن الأضواء، و تؤكد النتائج النهائية أن قطر

عملت على إعادة تدوير علاقتها بالجماعة لتتناسب مع مقتضيات الاستقرار الإقليمي، محولةً الإخوان من "رأس حربة" للتوسع إلى ملف تتم إدارته بحذر ضمن موازين القوى الدولية الجديدة.

مقدمة

تُمثّل العلاقة بين الدولة القطرية وجماعة الإخوان المسلمين واحدة من أكثر الظواهر السياسية تعقيداً وإثارة للجدل في المشهد العربي المعاصر؛ فهي علاقة تتجاوز أطر التحالفات التقليدية بين الدول والحركات، و نموذج فريد من التخادم السياسي والرهان الجيوستراتيجي، في ظل مفارقة وجودية، لما تنطوي عليه من التناقض البنيوي الصارخ، وتبرز المفارقة الجوهرية في قدرة نظام سياسي يستند إلى شرعية "الملكية الوراثيه" على التماهي استراتيجياً مع حركة أيديولوجية عابرة للحدود، تحمل مشروعاً جذرياً يهدف في منطلقاته الفكرية إلى إعادة تعريف الدولة الوطنية وتجاوز صيغ الحكم التقليدية وإعادة صياغة هوية الدولة الوطنية.

شهد منتصف القرن الماضي نقطة تحول مفصلية في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين، إذ تسببت موجات التضييق الأمني والمحاكمات السياسية المتلاحقة في المشرق العربي لا سيما في مصر وسوريا في دفع آلاف الكوادر والشباب نحو هجرة قسرية متسارعة، ولم تكن هذه الهجرة مجرد فرار فردي من وطأة القمع، بل تحولت إلى انتقال استراتيجي منظّم فرضته تقاطعات الظروف الإقليمية؛ فبينما كان نظام جمال عبد الناصر يضيّق الخناق على التنظيم بالاعتقالات والمنافي، كانت دول الخليج الناشئة تمر بمرحلة تحول بنيوي دقيق، تبحث فيه عن كفاءات متعلمة ذات صبغة محافظة لبناء مؤسساتها التعليمية والقضائية.

من منطلق حق الإيواء ومبدأ التضامن الإنساني والديني، فتحت دول الخليج وفي مقدمتها قطر أبوابها لرموز الجماعة وكوادرها، الذين وجدوا في رحابها بيئة روحية وفكرية حاضنة وفرص عمل واسعة، فأُسندت إليهم أدوار محورية في صياغة المنظومات الناشئة، وبرز حضورهم بوضوح في المناهج الدراسية، وحقول الوعظ، والجامعات، بوصفهم قوة "محافظة" قادرة على كبح جماح المد القومي واليساري آنذاك، ومن هنا، اتسمت العلاقة في بداياتها بطابع وظيفي تحالفي، خدم شرعية الأسر الحاكمة في مواجهة خصوم أيديولوجيين مشتركين.

ومع مرور الوقت، بدأ المسار القطري يتمايز تدريجياً عن بقية الجوار الخليجي؛ فبينما اتجهت السعودية والإمارات لاحقاً إلى إعادة تقييم الجماعة واعتبارها تهديداً سياسياً محتملاً خاصة مع أفول خطر القومية العربية حافظت الدوحة على علاقة تنسيق مستمرة معها، ويُرجع مراقبون هذا التمايز إلى غياب تجربة المواجهة الداخلية الحادة بين النخبة الحاكمة في قطر وتنظيم محلي، فضلاً عن انخراط الإخوان هناك في قطاعات التعليم والدعوة بعيداً عن العمل الحزبي المباشر، مما سهّل استيعابهم داخل البنية الرسمية للدولة بدلاً من تصنيفهم كقوة معارضة.

و مع صعود الأمير حمد بن خليفة آل ثاني عام 1995، اتجهت السياسة الخارجية القطرية إلى توظيف الإخوان، كأداة من أدوات "القوة الناعمة" لدولة صغيرة تسعى لدور دولي يفوق وزنها الجغرافي و الديموغرافي حيث لعبت شبكة الجزيرة، والعلاقات الوثيقة مع قيادات بارزة مثل يوسف

القرضاوي، والاحتضان السياسي والمالي لفروع الإخوان بما في ذلك حركات متفرعة كحماس دورًا في منح قطر صورة الراعي لخطاب "الإسلام المعتدل" ووسيط النزاعات، وفي الوقت ذاته جعلها في موضع اشتباك مع استراتيجيات السعودية والإمارات ومصر.

شكّل 'الربيع العربى نقطة تحول استراتيجية في مسار هذه العلاقة، إذ استشرفت الدوحة في الصعود السياسي لتيار الإخوان في مصر وتونس وليبيا فرصةً لإعادة صياغة الخارطة الإقليمية بما يمنحها دور 'الشريك الاستراتيجى لهذه القوى الصاعدة، ومن خلال تقديم دعمٍ ثلاثي الأبعاد سياسي، ومالي، وإعلامي ، راهنت قطر على الجماعة كفاعل محوري، وعززت ذلك بتحالفٍ وثيق مع أنقرة لترسيخ هذا التوجه. وفي المقابل، قُرئ هذا الرهان من قِبل أقطاب إقليمية وازنة كخروجٍ عن التوازنات التقليدية وتهديدٍ لمنظومة الاستقرار القائم، مما حوّل هذه العلاقة إلى بؤرة استقطابٍ حادة داخل البيت الخليجي، أدت في المحصلة إلى أزمة دبلوماسية عميقة بلغت ذروتها عام 2017، حيث ظل ملف الارتباط بالجماعة حجر الزاوية في هذا الخلاف.

و منذ تلك الأزمات، بدأت ملامح إعادة تموضع في التعامل القطري مع الإخوان، تتسم بتخفيف حدّة الدعم العلني، وتكييف الخطاب الإعلامي، مع الإبقاء على قنوات اتصال مفتوحة واستمرار الاستفادة من الشبكات الإخوانية في بعض الملفات الإقليمية، لا سيما في غزة وساحات الوساطة الإقليمية، و يرى العديد من المراقبين أن قطر لا تزال تنظر إلى الجماعة

كأداة ضمن حزمة أدوات نفوذ متعددة المستويات (دينية، إعلامية، شبكية) تستخدمها لتحقيق توازنات مع قوى إقليمية أكبر، أكثر مما تنظر إليها كحليف أيديولوجي مطلق.

وبهذا يمكن قراءة علاقة قطر بالإخوان، منذ انطلاقتها الأولى وحتى اليوم بوصفها مساراً انتقل من تحالف وظيفي في مواجهة القوميين واليسار، إلى شراكة سياسية و إعلامية، ثم إلى علاقة نفعية محكومة بحسابات توازن القوى الإقليمي وضغوط المنظومة الخليجية، مع حرص الدوحة على تعظيم دورها وتجنّب كلفة القطيعة الكاملة مع حلفائها من الإخوان.

الفصل الأول: البذور والتمهيد

1. الاندماج الإخواني في الهوية القطرية الناشئة

اقترن اسم قطر منذ عهد المؤسس بلقب "قبلة المضيوم"؛ وهو لقب يجسد عقيدة سياسية وإنسانية جعلت من هذه الأرض ملاذاً لكل من واجه ضيماً أو ملاحقة، ولم تكن الاستضافة القطرية للكوادر الأولى من جماعة الإخوان المسلمين في منتصف الخمسينيات إلا تطبيقاً عملياً لهذا النهج الأصيل؛ إذ وجدوا في كنف الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني مأمناً من التنكيل الذي طالهم في بلدانهم. ومن رحم هذا الإيواء الإنساني، بدأت تتشكل ملامح استراتيجية "نفس طويل"، جعلت من الصعود المتنامي لنفوذ الجماعة مع نهاية القرن العشرين ثمرة طبيعية لتلك الجذور التي غُرست قبل عقود، حين تحول الملاذ من مجرد سكن للمهجرين إلى منصة للمشاركة في بناء مؤسسات الدولة الناشئة بمفهومها الحديث فقد كان الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني، معروفاً بميله لتقريب أهل الدين وتقديره للعلماء، فاستقبلهم وآواهم انطلاقاً من دافع ديني وإنساني، باعتبارهم مسلمين لجأوا إلى بلاده فراراً من الظلم والملاحقة، و في هذا الشأن يقول عبد الغفار حسين "لجأ أفراد من (الإخوان) أخرجوا من مصر أو خرجوا منها، فتبناهم حاكم قطر الأسبق الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني الذي اعتبر (الإخوان) سلفيين مسلمين اضطهدوا في ديارهم فلجأوا إلى بلده وعليه نصرتهم، وكان الشيخ علي رحمه الله أميرا مسلما شديد التدين

ويقرب إليه أهل العلم، ولم يكن منغمسا في أمور السياسة خارج إطار بيئته البسيطة[1]".ولم يكن هذا الاستقبال رسمياً فحسب، بل وجد صدىً واسعاً لدى الشعب القطري الذي جُبل بطبيعته على حب الدين وإجلال أهله؛ فالبنية الاجتماعية القطرية المحافظة والتدين الفطري لدى القطريين جعلا من عناصر الجماعة ضيوفاً مرحباً بهم، و وفّر هذا القبول الشعبي للجماعة "شرعية مجتمعية" سهّلت اندماجهم في النسيج المحلي، وحولت وجودهم من مجرد لجوء سياسي إلى حضور دعوي وتربوي متجذر في بيئة رأت فيهم "إخوة عقيدة" قبل أن يكونوا لاجئين، ومع اشتداد الصدام بين النظام الناصري والحركة في مصر، تبلورت ملامح "احتواء النخب" لاستقبال موجات من الرموز الفارة الذين لم يكونوا مجرد لاجئين، بل كانوا "صفوة العقول" التنظيمية والإدارية.

ركزت جماعة الإخوان المسلمين في بداياتها بشكل محوري على مسارات الدعوة والإرشاد والعمل الاجتماعي، متعمدةً النأي بنفسها عن الصدامات السياسية المباشرة أو الانخراط في العمل الحزبي التقليدي. وكانت هذه السياسة نابعة من رغبة واعية في تجنب الملاحقات الأمنية أو الصدام المبكر مع السلطة، مما أتاح لها مساحة للحركة والانتشار الهادئ.

تمثلت هذه المرحلة المبكرة في إرساء بنية تنظيمية وتربوية صلبة، ارتكزت على التغلغل المجتمعي و التركيز على إنشاء المؤسسات الخدمية، والمساجد، والجمعيات الخيرية لتعزيز الروابط مع القواعد الشعبية، ومنهج تربوي باعطاء الأولوية لتكوين "الفرد" وتأهيله روحياً وفكرياً و تجنب

الاستقطاب الحزبي بتقديم الجماعة كحركة إسلامية شاملة لا تتقيد بحدود الأحزاب السياسية الضيقة، مما وفر لها نوعاً من "الحماية الدعوية".و في هذا السياق، يشير الدكتور جاسم سلطان أحد الكوادر القطرية السابقة إلى أن الجماعة في بدايتها بقطر لم تكن تهدف لإنشاء "تنظيم سياسي"، بقدر ما ركزت على العمل الدعوي والتعليمي[2]، وهو ما أكده الدكتور عبد النفيسي في شهادة له من أن مجموعة الإخوان كانت حريصة على العمل الفردي العضوي حتى لا تثير الشكوك حولها خاصة وأن شبه "الحزبية" كانت دائماً تلاحق الإخوان الفارين إلى خارج مصر وكانت مخابرات عبدالناصر حريصة على إلصاق هذه التهمة بهم أينما حلوا [3]

و شكّل عام 1961 انعطافةً تاريخية مع وصول الشيخ يوسف القرضاوي، الذي تجاوز دوره الوعظ التقليدي ليضع اللبنات الأولى لمنظومة تعليمية وتشريعية متكاملة. وقد اتسمت العلاقة بين قطر والإخوان بنوع من "التحالف الهادئ"؛ منحت فيه الدولة والمجتمع الأمان والمنابر، ومُنحت فيه الجماعة فرصة المساهمة في بناء مؤسسات الدولة الناشئة كالتعليم، والقضاء، والأوقاف.

2. مسارات التأثير الإخواني في قطاعات التعليم والقضاء

مثلت هذه الحقبة في التاريخ القطري انعطافة بنيوية لتدشين الدولة الناشئة بمفهومها الحديث؛ حيث انتهجت قطر إستراتيجية استقطاب الخبرات العربية الوافدة كرافد أساسي للتنمية، وبذكاء سياسي، تمكنت

الدولة من تحويل هذه النخب بمن فيهم المنتمون لتيار الإخوان المسلمين من مجرد كتل مغتربه إلى 'عناصر بناء' فاعلة في صياغة المؤسسات الوطنية، و لم تكن هذه الخطوة مجرد إجراء لسد فجوة إدارية، بل جسدت رؤية قطرية لبناء منظومات تعليمية وقضائية تمزج بين الأصالة والحداثة، ومع ذلك، يرى المحللون أنها كانت بمثابة 'أخونة صامتة 'إذ تحول أعضاء الجماعة عبرها من 'لاجئين سياسيين' إلى مهندسي دوله صاغوا أدواتها وهويتها من الداخل.

بدأ هذا المسار من خلال الإشراف على صياغة المناهج الدراسية، التي لم تكن مجرد محتوى تعليمي، بل ساهمت في تقديم رؤية للهوية الوطنية تنسجم مع المرجعيات الفكرية للجماعة، ومن خلال وزارة التربية والتعليم، عملت شخصيات بارزة مثل عبد البديع صقر ولاحقاً الشيخ يوسف القرضاوي على تعزيز دور "المعهد الديني" ليكون رافداً أساسياً لكبار موظفي الدولة، مما أدى إلى ظهور طبقة إدارية تحمل تقارباً فكرياً مع أطروحات الجماعة.

و في قطاع القضاء والتشريع، فقد برز حضور الجماعة من خلال شغل المواقع الاستشارية والقانونية. وبدلاً من انتهاج أسلوب الصدام لتغيير القوانين، ركزت الكوادر الإخوانية على مواءمة اللوائح والأنظمة مع رؤية شرعية تتوافق مع منهجهم، مستفيدين من مرحلة بناء الدولة لنظام قضائي يجمع بين التراث والحداثة، حيث منحهم هذا الحضور مكانة اجتماعية وقانونية مرموقة، إذ أصبح المستشارون والقضاة يمثلون مرجعية أساسية،

مما جعل هذا الفكر ينسجم تدريجياً مع البنية القانونية للدولة، حتى قبل بروز دورها السياسي على الساحة الدولية.

و بحلول الثمانينيات، بدأت نتائج هذا التفاعل الفكري تظهر بوضوح؛ فقد ساهم التعليم في تكوين كوادر تؤمن بمفاهيم الإخوان و وفر القضاء بيئة مستقرة لهذا التوجه، ومع حلول عام 1995، كانت المؤسسات التعليمية والقضائية والإعلامية قد تشكلت بصبغة فكرية واضحة، بانتظار اللحظة السياسية للانتقال من مرحلة التأسيس إلى دور الشريك في صنع القرار، و مثلت هذه المرحلة "اللبنة الأولى" التي جعلت من البيئة المحلية حاضنة مهيأة للتحولات الكبرى التي قادها الشيخ حمد بن خليفة، حيث وجد النظام الجديد بنية بشرية وفكرية جاهزة لدعم الأدوار الإقليمية المتصاعدة.

الفصل الثاني: التحالف الاستراتيجي و استيعاب الكوادر

1. أسباب التحالف الاستراتيجي بين الدوحة والإخوان

القرضاوي يتوسط أمير قطر السابق والحالي

شهدت السياسة الخارجية القطرية في عهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني محاولة هيكلية، عبر تبني استراتيجية وُصفت أكاديمياً بـ "التوسعية الوظيفية"، فمنذ انقلاب عام 1995، سعت القيادة الجديدة إلى تحويل صغر المساحة الجغرافية من ثغرة أمنية إلى منصة للمناورة الجيوسياسية، مستندة إلى مبدأ "تأمين البقاء عبر التأثير المفرط"، وكان التحدي الأبرز أمام هذا الطموح هو إيجاد "هوية سياسية" متمايزة و"ظهير أيديولوجي" يمنح الدوحة استقلالية تامة عن التوجهات التقليدية لجوارها الإقليمي، وهو ما دفعها للانتقال بالعلاقة مع جماعة الإخوان المسلمين من مجرد استضافة إنسانية للاجئين سياسيين إلى بناء تحالف براغماتي متين.

و تشير دراسة[4] صادرة عن معهد واشنطن إلى أنّ قطر تتعامل مع جماعة الإخوان المسلمين بوصفها "رهانًا سياسيًا طويل الأمد"، تسعى من

خلاله إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية، من أبرزها تعزيز النفوذ الإقليمي إذ تتيح لها علاقاتها مع التيارات الإسلامية توسيع حضورها داخل بيئات سياسية متحولة، كما هو الحال في السودان وليبيا وتونس كما توظف الإخوان كوسيلة ضغط و وساطة بما يمكّن الدوحة من لعب دور الوسيط بين أطراف النزاع، مع الحفاظ على صورة الفاعل المحايد، رغم ما قد ينطوي عليه موقفها من انحيازات غير معلنة، ويُبرز تحليل[5] صادر عن مؤسسة "بروكنغز" أن قطر تسعى، عبر تحالفها مع جماعة الإخوان المسلمين، إلى تنويع أدوات نفوذها من خلال مجالات متعددة مثل الإعلام، والتعليم، وتنظيم المؤتمرات، إضافة إلى دعم منظمات المجتمع المدني ذات الطابع الإسلامي، وتوفر هذه المقاربة للدوحة قدراً من المرونة الاستراتيجية، إذ تمكّنها من الجمع بين مسارين متوازيين وهما تعزيز الشراكات الأمنية مع الغرب، وفي الوقت ذاته إسناد التيارات الإسلامية سياسياً.

ضمن هذا الإطار، حدث نوع من التكامل الوظيفي بين الطموح الجيوسياسي للدوحة والقدرات التنظيمية العابرة للحدود لجماعة الإخوان؛ فبينما سعت قطر لامتلاك أدوات نفوذ إقليمية، وفرت الجماعة شبكة فكرية وحركية ذات انتشار شعبي واسع، وبموجب هذا التقاطع، انتقل أعضاء الجماعة من طور 'الإيواء' إلى دور 'الشريك الاستراتيجى في صياغة القوة الناعمة القطرية، حيث استُخدمت شعارات 'الأصالة والمعاصره كإطار لاستقطاب النخب الفكرية ودمجها في الهياكل الثقافية والتعليمية، وقد أفرز هذا الاندماج حالة من التداخل بين الخطاب السيادي للدولة والأجندات

الحركية، مدعوماً بذراع إعلامية استثمرت طفرة الموارد لكسر الأطر التقليدية للمعلومة. وفي حين قُدمت هذه المنصات كفضاء للتعددية، يراها المحللون أداة لـ 'القوة الحاده استهدفت خلخلة التوازنات لدى المنافسين، مما جعل من الدوحة قطباً إقليمياً يراوح بين كونه جسراً للحوار أو محركاً للتجاذبات السياسية."

2. حل التنظيم المحلي 1999

يُمثّل عام 1999 محطة استثنائية في تاريخ العلاقة بين الدولة القطرية وجماعة الإخوان المسلمين؛ حيث شهد قراراً تاريخياً بـ "حل التنظيم المحلي". لم يكن هذا التحول وليد صدام أمني أو تضييق سياسي كما جرت العادة، بل جاء نتاج رؤية براغماتية وفرت نموذجاً فريداً يمكن تسميته "مقايضة الوجود بالدور"، ففي الوقت الذي كانت فيه الدولة تخطو بثقة نحو بناء مؤسساتها الحديثة، قبلت الجماعة محلياً بالذوبان في نسيج الدولة مقابل تحوّل الدوحة إلى مركز ثقل ومنصة انطلاق فكرية وإعلامية للمشروع في فضائه العالمي.

لقد قامت هذه المعادلة على مواءمة دقيقة بين طموحات الدولة وتطلعات الكوادر؛ فالقيادة القطرية كانت تسعى لتحصين الجبهة الداخلية من التجاذبات الحزبية والأيديولوجية لضمان سرعة التحديث وبناء مؤسسات وطنية متجانسة، وفي المقابل، وجد التيار في الدوحة "ملاذاً آمناً" وقاعدة لوجستية صلبة، وبموجب هذا التفاهم الضمني، تحول "الإخوان القطريون"

من إطار تنظيمي ضيق إلى طاقات "تكنوقراطية" ومستشارين فاعلين في قطاعات التعليم والإعلام والقضاء، مندمجين بالكامل في هوية الدولة الوطنية، وفي هذا السياق، قدم الدكتور جاسم سلطان أحد الكوادر المؤسسة قراءة لهذا التحول في شهادته [6]، معتبراً أن حل التنظيم جاء نتيجة انتفاء الحاجة الوظيفية له في دولة لا تعادي التيار، مؤكداً على تساؤل جوهري هو "ما الذي يمكن أن يضيفه كيان متحزب في مجتمع يتسم بالخصوصية والتماسك مثل المجتمع القطري؟".

من الناحية التحليلية، أتاحت هذه الخطوة لقطر ميزة استراتيجية كبرى؛ إذ حولت العلاقة من "تنافس على السلطة" إلى "تكامل في الأدوار". وبينما استقر الداخل القطري بعيداً عن الحراك الحزبي، أصبحت الدوحة حليفاً استراتيجياً قادراً على توظيف هذه الشبكات في ملفات السياسة الخارجية، هذا "التمايز" بين استقرار الداخل وتأثير الخارج جعل من قطر حالة استثنائية في العلاقات الدولية، حيث حافظت على نموذج حكم وراثي مستقر، مع قدرة فريدة على رعاية حركات التغيير ودعم النخب الفكرية في المنطقة.

الفصل الثالث أدوات التحالف الاستراتيجي

1. قناة "الجزيرة" والمنصات الرديفة

تمثل المنصة الإعلامية الركيزة الأساسية في مفهوم القوة الناعمة التي وظفتها قطر لتعزيز حضور تيار الإخوان المسلمين في المشهد العربي، حيث برزت شبكة الجزيرة كأداة استراتيجية وفرت للجماعة، ولعقود، منبراً غير مسبوق لتصدير أفكارها والوصول إلى ملايين المتابعين، مما كسر العزلة التي كانت تفرضها الأنظمة المحلية على رموز التنظيم، وقد تجسد هذا الدعم بشكل جلي من خلال البرامج الحوارية المتخصصة، التي تحولت إلى منصات دائمة لاستضافة قيادات الجماعة بصفة "مفكرين" أو "محللين سياسيين"، وهو ما أتاح لهم صياغة الوعي العام وتبرير مواقف التنظيم السياسية تحت غطاء التحليل الموضوعي، وهو ما ساهم في بناء صورة ذهنية تربط بين تطلعات الشعوب وبين الأجندة السياسية للجماعة، وهو ما أشارت إليه مراكز أبحاث دولية منها مجلس العلاقات الخارجية (CFR) التي نشرت عدة تقارير [7] تشير إلى أن قطر استخدمت الشبكة كأداة للدعم السياسي والمالي لقيادات الإخوان المسلمين

أما على صعيد التغطية الميدانية، فقد لعبت المنصة دوراً محورياً في تبني الروايات الإعلامية التي تتقاطع مع أهداف الجماعة، لا سيما في مناطق النزاع والتحولات الكبرى مثل فترة الربيع العربي. ومن خلال التركيز على زوايا محددة في التغطية وتضخيم أدوار كوادر الجماعة في الحراك الشعبي،

كما نجحت هذه الآلة الإعلامية في تصوير التنظيم كقوة وحيدة ومنظمة قادرة على قيادة التغيير، مما جعل من الإعلام جسراً سياسياً مكن الجماعة من القفز إلى سدة الحكم في أكثر من دولة عربية خلال تلك الفترة.

و شكلت المنصات الرقمية والقنوات المتخصصة تطوراً نوعياً في توظيف الإعلام لخدمة الأهداف السياسية، حيث لم تكتفِ قطر بالبث العام، بل انتقلت إلى مرحلة "الإعلام الموجه" عبر إطلاق أذرع متخصصة، كان أبرزها قناة "الجزيرة مباشر مصر". هذه المنصة لم تكن مجرد قناة إخبارية، بل تحولت إلى غرفة عمليات إعلامية مكرسة بالكامل لدعم تجربة الإخوان المسلمين في الحكم، ومن ثم مساندة تحركاتهم بعد الإطاحة بهم، مما جعلها شريكاً مباشرًا في صياغة الأحداث الميدانية.

وقد ركزت هذه المنصات على تقديم تغطية حية ومستمرة تتجاوز الأطر المهنية التقليدية، لتصبح منبراً لحشد الأنصار وتوجيه الرأي العام نحو تبني رؤية الجماعة للمشهد السياسي، فمن خلال التركيز على قضايا بعينها وإهمال أخرى، ساهمت هذه القنوات في خلق حالة من الاستقطاب الحاد، حيث وفرت لمؤيدي الجماعة مساحة للتعبير والتنظيم، في حين مارست ضغطاً إعلامياً مكثفاً على خصومهم السياسيين، وهو ما عزز من قدرة التنظيم على المناورة في الأزمات المحلية.

علاوة على ذلك، امتد هذا الدور ليشمل صناعة "الواقع الافتراضي" الذي يخدم التوجهات السياسية للجماعة في دول معينة، عبر استغلال منصات

التواصل الاجتماعي وربطها بالبث المباشر للقنوات. هذا التكامل التقني سمح بتمرير رسائل الجماعة بسرعة فائقة وتجاوز الرقابة الحكومية، مما جعل من هذه المنصات الرقمية أداة "عابرة للحدود" لا تكتفي بنقل الخبر، بل تشارك في صناعته وتوجيهه بما يخدم المصالح الاستراتيجية المشتركة بين الدوحة والتنظيم.

وعلى الجانب الفقهي والحركي، برز دور الشيخ يوسف القرضاوي كمنظر أساسي لهذا التحالف عبر برنامج "الشريعة والحياة"، حيث تحول إلى "مفتي عالمي" يوظف أدوات الاجتهاد لخدمة المشروع السياسي، و قدم القرضاوي مفهوماً خاصاً لـ "الوسطية" الإخوانية، و صورها كخيار ثالث يجمع بين الحداثة والدين، مما سحب البساط من المؤسسات الدينية التقليدية العريقة في المنطقة، وبدعم قطري، تحولت الدوحة إلى قبلة للفكر الحركي، حيث تم تأسيس هيئات مثل "الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين" لتكون الذراع الفقهي الذي يشرعن الحراك السياسي ويمنح الجماعة الغطاء الأخلاقي والديني اللازم لمواجهة الأنظمة التقليدية.

و نجحت هذه الشراكة الاستراتيجية في تكريس صورة ذهنية لدى الجماهير العربية مفادها أن "نموذج الإخوان المسلمين" هو البديل الجاهز والوحيد للفراغ السياسي الذي تعيشه المنطقة. وبحلول عام 2010، كانت الدوحة قد أكملت بناء ترسانتها الناعمة، محولةً الجماعة من "عبء أمني" إلى "رأس حربة" في دبلوماسيتها الشعبية، ولم يكن هذا الاستثمار في "الفكر البديل" والمنصات الإعلامية مجرد تحالف عابر، بل كان تمهيداً

فكرياً ولوجستياً كاملاً للمرحلة التي تلت ذلك، حيث تجلت ثمار هذا التحالف بوضوح مع اندلاع شرارة "الربيع العربي".

2. الجمعيات الخيرية

مثلت الجمعيات الخيرية الكبرى، وفي مقدمتها "قطر الخيرية" و "عيد الخيرية" ما يمكن وصفه بـ المؤسسات الموازية التي منحت الجماعة قدرة استثنائية على التحرك العابر للحدود، مستغلة الحصانة الأخلاقية والقانونية التي يمنحها العمل الإغاثي للإفلات من الرقابة التقليدية للأجهزة الأمنية الدولية.

ومع انطلاق هذه الحقبة الجديدة، نجحت الكوادر الإخوانية سواء من المواطنين أو الوافدين في التغلغل الممنهج داخل الهياكل القيادية والتنفيذية لهذه الجمعيات، مما حولها إلى "خزائن مالية" تدار بعقول حركية بامتياز، و سمح هذا التواجد الاستراتيجي للجماعة بتوجيه السياسات التمويلية لخدمة "الحواضن التنظيمية" في الخارج، حيث تم توظيف أموال التبرعات الحكومية والشعبية لبناء شبكة واسعة من الولاءات في المناطق الساخنة والدول الفقيرة، مما منح التنظيم نفوذاً يتجاوز أطره التقليدية ويجعل منه شريكاً ميدانياً قوياً.

علاوة على ذلك، وفرت هذه الصبغة "الخيرية" غطاءً دبلوماسياً وقانونياً مثالياً لنقل الأموال والكوادر عبر القارات تحت شعارات إنسانية مثل "بناء المساجد" أو "كفالة الأيتام"، ومن خلال هذا الغطاء، تمكنت

الجماعة من تمويل مراكز إسلامية وحواضن فكرية في أوروبا وأفريقيا وآسيا تُدار من قِبل عناصر موالية لها، مما خلق "جيوباً ناعمة" للتنظيم حول العالم كما لعبت هذه المؤسسات دوراً حيوياً في توفير الملاذ والدعم اللوجستي للقيادات الملاحقة أمنياً، عبر تعيينهم في مناصب استشارية وإدارية تضمن لهم حرية الحركة والتمويل تحت مظلة رسمية شرعية.

وفي سياق أعمق، شكلت هذه المؤسسات الموازية "رأس الحربة" في السياسة الخارجية القطرية غير الرسمية، فبينما كانت الدولة تعلن الالتزام بالأعراف الدبلوماسية، كانت هذه الجمعيات تضخ المساعدات لدعم القوى السياسية الحليفة للجماعة، محولةً المال الخيري إلى "أداة ضغط" فعالة للتمكين السياسي، ومن خلال هذا التدفق المالي المستدام، استطاعت الجماعة تأمين استقلالية مالية ضخمة مكنتها من تأسيس قنوات إعلامية ومراكز أبحاث ومنظمات حقوقية في الغرب، لتكتمل بذلك حلقة "البنية التحتية" التي جعلت من التحالف بين الدوحة والإخوان قوة إقليمية قادرة على التلاعب بالتوازنات السياسية فور بزوغ اللحظات المواتية.

3. الدبلوماسية كبطاقة عبور استراتيجية

تمثل "الوساطة الدولية" الأداة الأكثر أهمية في السياسة الخارجية القطرية بعد عام 1995؛ فمن خلالها نجحت الدوحة في تحويل علاقتها الوثيقة بجماعة الإخوان المسلمين من مجرد تحالف أيديولوجي إلى "بطاقة دخول" ذهبية للملفات الإقليمية والدولية الأكثر تعقيداً، وبدلاً من أن يكون هذا

الارتباط عبئاً سياسياً، استثمرت فيه قطر ليصبح رصيداً ديبلوماسياً استراتيجياً، حيث قدمت نفسها للقوى العظمى كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كقناة اتصال حصرية تمتلك وحدها مفاتيح التواصل مع التيارات التي يصنفها الغرب كـ "إسلاميين راديكاليين" أو حركات يصعب التعامل معها مباشرة مثل حماس، هذا الدور المحوري أكدته دراسات عديدة، منها ما طرحه مركز "بروكينجز" [8]حول صعود قطر كلاعب إقليمي استغل ثغرات التواصل الدولي لفرض نفسه كشريك أمني ودبلوماسي لا غنى عنه في صياغة صفقات تبادل الأسرى والهدن العسكرية.

وفي هذا السياق، لم يقتصر الدور القطري على دور "صندوق البريد"، بل تجاوز ذلك لتلعب الدوحة دور "الملاذ الآمن" بامتياز، عبر توفير اللجوء السياسي والحماية القانونية لقيادات الصف الأول من الجماعة الملاحقين أمنياً، ويرى الباحث ديفيد روبرتس في تحليلاته[9] أن هذا الاحتضان لم يكن مجرد عمل إنساني، بل حول الدوحة فعلياً إلى "غرفة عمليات" سياسية متكاملة تُدار من خلالها شؤون التنظيم وتُصاغ مواقفه الدولية تحت رعاية قطرية كاملة، ومنح هذا الوجود المركز للقيادات قطر في توجيه مسارات هذه الجماعات أو التوسط لديها حينما تقتضي الضرورة الدولية، مما عزز مكانة الدوحة كمركز ثقل إقليمي قادر على إدارة الأزمات الكبرى عبر قنوات غير رسمية، وهو ما أشارت إليه هيلاري كلينتون في مذكراتها[10] حين وصفت الدور القطري بأنه كان وسيلة حيوية للوصول إلى فاعلين ميدانيين لا يمكن لواشنطن التعامل معهم قانونياً.

علاوة على ذلك، نجحت قطر في توظيف نموذج "الوسيط المنحاز" الذي يثق فيه الطرف الإسلامي، مما جعلها أكثر قدرة على انتزاع تنازلات منه مقارنة بأي وسيط محايد آخر. وبحسب دراسات معهد السلام الأمريكي (USIP)، فإن هذا النفوذ الأيديولوجي والمالي المباشر على الجماعة مكن قطر من تقديم "سلعة سياسية" نادرة في سوق العلاقات الدولية، وهي القدرة على التهدئة أو التصعيد في ملفات شائكة مقابل مكاسب دبلوماسية، وبذلك، تحول التحالف مع الإخوان بعد عام 1995 إلى "بوليصة تأمين" وأداة لتعظيم النفوذ حيث تماهت أجندة الجماعة مع طموحات الدوحة لتصبح الأخيرة "الطرف الذي لا يمكن تجاوزه" في أي تسوية سياسية تتعلق بالمنطقة، مكرسةً بذلك مفهوم الدبلوماسية القائمة على استثمار الأزمات بدلاً من حلها.

4. المراكز البحثية كأداة للتمكين السياسي

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أثناء إحدي الندوات

تُمثّل "الأداة الفكرية والبحثية" إحدي أهم الوسائل التي اعتمدتها قطر لإعادة هندسة صورة جماعة الإخوان وتسويقها دولياً، فبينما يتم التركيز في العادة علي القوى التقليدية كالدعم المالي أو العسكري، استثمرت الدوحة في "صناعة المعنى" عبر عملية منهجية لـ "عقلنة" خطاب جماعة الإخوان المسلمين، وتهدف هذه العملية، بحسب تحليلات "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى"، إلى تقديم الجماعة للمجتمع الدولي وللغرب تحديداً كبديل ديمقراطي ناضج ومقبول سياسياً، يمتلك القدرة على قيادة دول المنطقة بعيداً عن الثنائية الصفرية التي حصرت الشرق الأوسط لعقود بين الأنظمة السلطوية أو "التيارات الجهادية".

وفي هذا السياق، لعبت المراكز البحثية دوراً جوهرياً كمنصات للشرعنة، ويبرز "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" كأحد أهم المحركات الفكرية في هذا المسار، حيث يعمل المركز على إنتاج أدبيات وأطر نظرية تسعى لدمج الحركات الإسلامية في العملية السياسية تحت لافتة "التحول الديمقراطي"، ومن خلال الندوات والمؤتمرات الدولية، يتم تقديم الجماعة كفصيل "مدني" مستعد للالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية، وهي استراتيجية تهدف لتقليل "التوجس الغربي" عبر صياغة خطاب إسلامي بلغة حداثية تتقاطع مع مفاهيم حقوق الإنسان والمواطنة، مما يسهل قبولهم كشركاء سياسيين محتملين.

بالتوازي مع ذلك، شكلت استضافة المفكرين والمنظرين في الدوحة تحولاً استراتيجياً جعل من العاصمة القطرية "مختبرًا للأفكار" يضم أهم العقول المقربة من تيار الإخوان، في بيئة آمنة، مدعومة مادياً ولوجستياً، توفر

لهذه القيادات مساحة لـ "التنظير الهادئ" وتطوير استراتيجيات الجماعة بعيداً عن ضغوط الملاحقات الأمنية في بلدانهم الأصلية، وتؤكد عدة تقارير أن هذا التجمع لم يسهم فقط في الحفاظ على الهيكل الفكري للتنظيم من التحلل، بل عمل على تحديث أدواته الفكرية بما يتماشى مع لغة العصر.

وهكذا تحولت الدوحة عبر هذه الأداة إلى مركز للتخطيط الاستراتيجي طويل الأمد لتيار الإخوان المسلمين؛ يهدف إلى تحويل التنظيم من حركة أيديولوجية محلية إلى "مشروع سياسي" عابر للحدود، يمتلك أدوات ناعمة قادرة على اختراق مراكز الفكر وصناعة القرار في العواصم الكبرى، مستخدمةً البحث العلمي كجسر للعبور نحو الأهداف الاستراتيجية.

الفصل الرابع: الربيع العربي والرهان على التمكين 2011 – 2013

تمثل المرحلة الممتدة بين عامي 2011 و 2013 ذروة الصعود الاستراتيجي للتحالف القطري مع جماعة الإخوان المسلمين، حيث انتقلت الدوحة من مرحلة "احتضان الفكر" إلى مرحلة "إدارة الحكم" والتمكين السياسي المباشر، ومع وصول مُحَمَّد مرسي إلى سدة الرئاسة في مصر كأول رئيس مدني منتخب ومنتمٍ للجماعة، تحولت قطر من "منصة إعلامية" إلى "شريك إنقاذ اقتصادي"، مراهنةً بكل ثقلها الدبلوماسي والمالي لتثبيت دعائم حكم الجماعة في أكبر دولة عربية

1. الدبلوماسية القطرية وسقوط الأنظمة التقليدية

تحوّل الدور القطري في مرحلة "الربيع العربي" من "وسيطٍ محايد" إلى فاعلٍ منحاز لقوى التغيير، خصوصاً الحركات الإسلامية ذات الجذور الإخوانية، في سياق إعادة تشكيل ميزان القوى الإقليمي وسقوط أنظمة تقليدية في تونس وليبيا ثم مصر؛ فقبل 2011 بنت قطر صورتها كـ"وسيط ديبلوماسي" عبر مبادرات تسوية أزمات لبنان والسودان واليمن، مع توظيف أدوات القوة الناعمة كقناة الجزيرة والدبلوماسية العامة ودعم التنمية والمساعدات الإنسانية، وأتاح لها هذا النهج "كسب أصدقاء" من أطراف متعارضة كالولايات المتحدة وإيران، حماس والإخوان، إلى جانب علاقات متوازنة خليجياً.

ومع اندلاع الثورات، أعادت الدوحة هيكلة سياستها الخارجية؛ فانتقلت من دور الوسيط إلى دور الفاعل المتدخل مستخدمة أدوات "القوة الصلبة" عبر دعم عسكري ومالي مباشر لقوى معارضة، في ليبيا وسوريا، وهو ما مثّل خروجاً واضحاً عن نمط الوساطة السابق، كما لعبت قناة الجزيرة دور "المحرك الإعلامي" للثورات عبر تغطية مكثفة مؤيدة لاحتجاجات تونس ومصر وليبيا واليمن واستضافة أصوات فكرية "ثورية"، في حين اتسمت تغطيتها لاحتجاج البحرين بالحذر، وهو ما عكس حدود استقلالها عن توجهات الدولة.

وقد واكبت الدوحة هذه الحراك الثوري في تونس وليبيا ومصر بخطوات متسارعة، حيث لم تكتفِ بدفع الأنظمة التقليدية نحو السقوط، بل استثمرت في "لحظة الفراغ السياسي" لتدشن مرحلة جديدة من دعم وتمكين جماعة الإخوان المسلمين، وانتقلت قطر في هذه المرحلة من الدعم الميداني إلى "الدبلوماسية التسويقية"، حيث عملت كظهير سياسي دولي للجماعة، مقدمةً إياها للدوائر الغربية كشريك ديمقراطي ومدني وحيد قادر على إدارة المرحلة الانتقالية وتحقيق الاستقرار، وبموجب هذا التوجه، سعت الدوحة لإقناع المجتمع الدولي بأن وصول الإسلاميين للسلطة عبر صناديق الاقتراع هو الضمانة الأكيدة لعدم انزلاق المنطقة نحو الفوضى، ولعبت في ذلك دور "القناة الرسمية" التي تعبر من خلالها القوى الصاعدة نحو نيل الاعتراف والشرعية الدولية.

2. الرهان القطري على "تثبيت الحكم"

اعتمدت قطر استراتيجية التدخل المتعدد الأبعاد كأداة أساسية لتوفير شبكة أمان لنماذج الحكم التابعة لتيار الإخوان وحلفائهم في دول "الربيع العربي"؛ ولم يقتصر هذا الدور على "الهندسة المالية" في مصر، بل امتد ليشمل دعماً بنيوياً ومنهجياً في تونس وليبيا، مستخدمةً مزيجاً من التدفقات النقدية والزخم الإعلامي عبر شبكة "الجزيرة" لإعادة صياغة الشرعية السياسية في هذه البلدان.

في الحالة التونسية، وظفت الدوحة ثقلها الاقتصادي لدعم حركة "النهضة" عقب فوزها في انتخابات 2011، حيث قدمت قروضاً ومساعدات استثنائية لدعم ميزانية الدولة وتخفيف الضغوط الاجتماعية، بهدف إثبات قدرة التيار الإسلامي على إدارة الدولة وتحقيق الاستقرار التنموي. أما في ليبيا، فقد انتقلت قطر إلى مربع "الفعل الميداني"، حيث لم يقتصر دعمها للقوى الإسلامية على المسار السياسي، بل شمل التنسيق العسكري و اللوجستي، مما ساهم في تعزيز نفوذ هذه القوى في المشهد الليبي المعقد بعد القذافي، وتقديمها كشريك أساسي في بناء "ليبيا الجديدة".
أما في الحالة المصرية، فقد بلغت هذه الاستراتيجية ذروتها من خلال محاولة تثبيت أركان حكم جماعة الإخوان المسلمين عقب وصولهم للسلطة؛ حيث انتقلت الدوحة من مرحلة دعم "الثورة" إلى مرحلة "تمكين الإخوان". واعتبرت أن نجاح التجربة في مصر هو حجر الزاوية لمشروعها الإقليمي الجديد، لذا عملت كظهير سياسي واقتصادي حصري للنظام،

وسعت من خلال ديبلوماسيتها النشطة إلى تسويق الجماعة في العواصم الغربية كقوة "اعتزال سياسي" قادرة على الحفاظ على المصالح الدولية والاتفاقيات الإقليمية، وفي مقدمتها معاهدة السلام، مقابل الحصول على اعتراف دولي بشرعيتهم كبديل للأنظمة العسكرية التقليدية.

بالتوازي مع هذا الدعم المادي والسياسي، لعبت قناة "الجزيرة" دور "المحرك والمنظر" لهذه التحولات، و يمكن وصف دور القناة بأداة لـ "صناعة الإجماع" حول حتمية حكم الإخوان، حيث وفرت القناة منصة دعائية مكثفة للقيادات الإسلامية، وصورتها كقوى مدنية ديمقراطية وحيدة قادرة على القطيعة مع الماضي السلطوي، وساهمت هذه التغطية في منح هذه القوى "شرعية ثورية" عابرة للحدود، مع تهميش الأصوات المعارضة أو وصمها بـ "الثورة المضادة"، وأصبح الإعلام القطري بذلك شريكاً أصيلاً في إدارة الصراع السياسي وتوجيه الرأي العام العربي نحو قبول نموذج "الإخوان."

توجت هذه الاستراتيجية الشاملة بوصف قطر "المقرض الأخير" والرهان الأكبر على النموذج المصري، حيث ضخت الدوحة حزمة مساعدات بلغت نحو 8 مليار دولار في عهد الرئيس مُحَمَّد مرسي، ولم تكن هذه الأموال مجرد ودائع لدعم احتياطي النقد الأجنبي أو شحنات غاز مسال لسد عجز الطاقة، بل كانت "استثماراً سياسياً عالي المخاطر" يهدف إلى منع انهيار الدولة تحت حكم الجماعة. وبينما كانت المؤسسات الدولية تفرض شروطاً هيكلية قاسية للإقراض، كانت الأموال القطرية تتدفق بمرونة مطلقة

لتعزيز مشروع "التمكين" ومنح النظام الإخواني فرصة لترسيخ أقدامه بعيداً عن ضغوط القوى التقليدية والاحتجاجات الفئوية.

الفصل الخامس: تراجع نفوذ حلفاء الدوحة بعد 2013

1. 30 يونيو ونهاية مشروع التمكين

مثّلت أحداث 30 يونيو 2013 في مصر صدمة جيوسياسية كبرى للدبلوماسية القطرية، حيث لم يكن سقوط نظام الرئيس مُحَمَّد مرسي مجرد تغيير داخلي في سلطة دولة حليفة، بل كان بمثابة انهيار لـ "الاستثمار الاستراتيجي" الأضخم للدوحة في المنطقة، وبموجب هذا التحول، انتقلت قطر من حالة "الاندفاع الاستراتيجي" والتمكين إلى حالة من "العزلة الإقليمية" والدفاع عن النفوذ؛ فبعد أن كانت تدير خيوط اللعبة في القاهرة عبر سياسة الهندسة المالية والإسناد السياسي، وجدت نفسها فجأة في مواجهة واقع إقليمي معادٍ أدى إلى انحسار مشروعها المرتبط بتيار الإخوان المسلمين، وبروز محور إقليمي مضاد أعاد صياغة موازين القوى في المنطقة، مما وضع الدوحة في عزلة ديبلوماسية خانقة داخل محيطها الخليجي.

على الصعيد الدبلوماسي، واجهت الدوحة "معضلة الاعتراف السياسي" بالنظام الجديد، حيث تبنت في البداية استراتيجية التشكيك والممانعة ورفضت التسليم بشرعية ما بعد 3 يوليو، واصفةً إياه بالانقلاب على المسار الديمقراطي، وسخرت قطر في سبيل ذلك ترسانتها الإعلامية، وعلى رأسها "الجزيرة"، لشن هجوم دولي يهدف لنزع الشرعية عن السلطة

الجديدة وتدويل الأزمة عبر التركيز على الملفات الحقوقية ، لكن هذه المحاولات اصطدمت بحائط الصد المالي والسياسي الذي قدمه المحور الخليجي المنافس خاصة السعودية والإمارات للقاهرة، مما أبطل مفعول أدوات الضغط الاقتصادية القطرية وجعل الدوحة تبدو كطرف مغرد خارج السرب الدولي والإقليمي، ومضطرة لمواجهة واقع سياسي لا تعترف به لكنها لا تملك القدرة على تغييره.

وتحول ملف "اللجوء السياسي" لقيادات جماعة الإخوان المسلمين في الدوحة من ورقة ضغط إلى "عبء استراتيجي" ثقيل ألقى بظلاله على علاقات قطر الخليجية، فقد تحولت الدوحة إلى منفى اختياري ومنصة انطلاق لرموز الجماعة لمخاطبة الداخل المصري، وهو ما اعتبرته القاهرة ودول خليجية أخرى تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية وتحريضاً على زعزعة النظام في مصر. وفجر هذا الملف أول شرخ علني داخل مجلس التعاون الخليجي بسحب السفراء في 2014، مما وضع القيادة القطرية أمام خيارات صعبة بين الوفاء بالتزاماتها تجاه حلفائها الإسلاميين وبين ضرورات البقاء ضمن المنظومة الخليجية، وهي المقامرة التي انتهت بإدراك قطر أن الرهان على تنظيم واحد ضد إرادة مؤسسات الدولة والقوى الإقليمية الكبرى له كلفة باهظة قد تصل إلى حد تهديد الأمن القومي للدولة ذاتها.

2. تحولات السلطة في تونس

اعتبرت الدوحة التجربة التونسية، لسنوات طويلة، "النموذج الذهبي" لنجاح رؤيتها السياسية في المنطقة؛ فخلافاً للمشهد المصري الذي انتهى بصدام صفري، مثّلت تونس مختبراً لإمكانية دمج حركة "النهضة"، ضمن بنية الدولة المدنية، إلا أن هذا "الرهان النموذجي" بدأ في التراجع مع تزايد الضغوط الشعبية والسياسية التي واجهها حلفاء قطر في الداخل التونسي؛ فمنذ اغتيالات 2013 والاحتجاجات التي تلتها، أدركت الدبلوماسية القطرية أن الإصرار على استفراد الحركة بالسلطة قد يؤدي إلى سيناريو "الاجتثاث"، مما دفعها للعب دور المحفز لحليفها بقبول "الحوار الوطني" والتنازل عن السلطة في 2014، مثل هذا التحول انتقالات تكتيكياً من دعم "التمكين المطلق" إلى هندسة "التوافق القسري" كخيار وحيد لحماية الحركة من الانهيار الكلي والحفاظ على الحد الأدنى من النفوذ القطري داخل مؤسسات الدولة.

ومع وصول المشهد التونسي إلى لحظة الانكسار الكبير في 25 يوليو 2021، حين أعلن الرئيس قيس سعيد إجراءاته الاستثنائية التي جمدت البرلمان وأطاحت بمنظومة الحكم السابقة، انتقلت السياسة القطرية من "الدعم الأيديولوجي" إلى مربع "الواقعية السياسية". وعلى عكس موقفها الحاد تجاه اجتثاث الإخوان في مصر، اتسم رد الفعل القطري تجاه قيس سعيد بـ "هدوء حذر" وبرغماتية واضحة؛ حيث تجنبت الدوحة الصدام المباشر مع مؤسسة الرئاسة، مفضلةً الحفاظ على قنوات اتصال مع "تونس

الدولة" بدلاً من التضحية بالعلاقات الثنائية من أجل حركة النهضة، و عكس هذا التكيف إدراكاً قطرياً بأن المناخ الإقليمي والدولي لم يعد يسمح برعاية الأنظمة الإسلامية بشكل فج، مما جعل الدبلوماسية القطرية تعيد تموضعها كشريك اقتصادي يركز على الاستقرار الكلي بدلاً من كونه ظهيراً سياسياً لحزب بعينه.

3. ليبيا من الثورة إلى "حرب المحاور"

مثلت ليبيا الحالة الأكثر جرأة في تاريخ السياسة الخارجية القطرية، حيث انتقلت الدوحة فيها من تقديم الدعم السياسي والإعلامي إلى التدخل العسكري المباشر تحت مظلة الناتو عام 2011، ومع ذلك، سرعان ما تحول هذا الدور من قيادة "دعم الثوار" ضد نظام القذافي إلى استنزاف تدريجي للنفوذ مع انزلاق البلاد نحو "حرب وكالة" إقليمية شرسة، فقد وجدت الدوحة نفسها مضطرة للانتقال من دور "المحرر" إلى دور "الفاعل المحوري" في صراع المحاور، حيث سعى كل طرف إقليمي لصياغة مستقبل ليبيا بما يتوافق مع مصالحه الأيديولوجية والجيوسياسية، مما جعل النفوذ القطري يرتبط عضوياً بمدى صمود قوى الإخوان و القوي الجهوية المتحالفة معها في مواجهة الثورة المضادة.

وفي هذا السياق، اصطدمت الاستراتيجية القطرية بالقوى التقليدية والعسكرية الصاعدة، وهو ما تجلى بوضوح في دعمها لتحالف "فجر ليبيا" عام 2014، ولاحقاً "حكومة الوفاق الوطني". وقد وضعت هذه

التحركات قطر في مواجهة مباشرة مع محور إقليمي يدعم ما يسمي ب"الجيش الوطني الليبي" بقيادة خليفة حفتر؛ و سعت الدوحة عبر هذا الدعم إلى الحفاظ على موطئ قدم للتيارات الإخوانية وقوى الغرب الليبي في معادلة الحكم، معتبرة أن كسر هذه القوى يعني خروج قطر نهائياً من الملف الليبي، وقد تحول هذا الصدام إلى حرب استنزاف دبلوماسية في المحافل الدولية، حيث حاولت الدوحة توظيف علاقاتها مع القوى الكبرى ومنظمة الأمم المتحدة لتثبيت الشرعية السياسية لحلفائها في طرابلس، في مقابل محاولات خصومها لوسم تلك القوى بـ "الإرهاب".

و كشفت الأزمة الليبية الطويلة عن حدود تكلفة الصراع الباهظة في ظل الانقسام السياسي والميداني المزمن، فرغم الضخ المالي والعسكري و اللوجستي المستمر على مدار سنوات، أدركت الدوحة أن القدرة على حسم الصراع عسكرياً في ليبيا مستحيلة نظراً لتعدد التدخلات الدولية وتضارب مصالح القوى الكبرى، وبمرور الوقت، تحول التدخل القطري من "رهان على نصر سريع" إلى "إدارة للأزمة" تهدف فقط لمنع انهيار الحلفاء، مما فرض كلفة باهظة على سمعة قطر الدبلوماسية التي اتُهمت بـ "تأجيج النزاع" من قِبل خصومها، ومع استقرار خطوط التماس وبدء المسارات السياسية، بدأت قطر في إعادة تقييم أدواتها، متجهة نحو واقعية سياسية تعترف بأن النفوذ المستدام في ليبيا لا يمكن تحقيقه عبر المال والسلاح وحدهما، بل عبر التوافق مع المحيط الإقليمي والدولي الذي أرهقه طول الصراع.

4. تداعيات الانكسار على "القوة الناعمة" والسياسة الخارجية

واجهت "القوة الناعمة" القطرية اختباراً وجودياً عقب انكسار موجة الربيع العربي، حيث وجدت شبكة "الجزيرة" نفسها في قلب مأزق المصداقية والمهنية، فبعد أن كانت القناة تُعد "منبراً للشعوب" وصوتاً للمهمشين خلال بدايات الثورات، أدى انحيازها الواضح والصريح للنظم التي شكلتها جماعة الإخوان المسلمين في مصر وتونس وليبيا إلى تآكل صورتها الذهنية لدى قطاعات واسعة من الجمهور العربي، وتحولت القناة في نظر الكثيرين من وسيلة إعلامية تنشد التغيير إلى "أداة بروباجندا" تخدم أجندة سياسية محددة، وهو ماأفقدها جزأً كبيراً من جاذبيتها العابرة للأيديولوجيات، وجعل خطابها يبدو متصادماً مع الواقع الجديد الذي أفرزته "الثورات المضادة" والمؤسسات الوطنية التقليدية.

و في سياق متصل، كشفت هذه المرحلة عن الكلفة الباهظة لسياسة "الاستفراد بالقرار" التي انتهجتها الدوحة؛ فالدعم القطري المنفرد والعلني لسقوط الأنظمة التقليدية دون التنسيق مع القوى الإقليمية الوازنة في الخليج، أدى إلى حالة من "العزلة القطرية" داخل محيطها الطبيعي، وتسببت سياسات قطر في شعور العواصم الخليجية أن التحركات القطرية تجاوزت حدود المنافسة الدبلوماسية لتصل إلى حد تهديد الأمن القومي الجماعي عبر تبني مشروع "التمكين" للإخوان، ولم تكن هذه الفجوة الاستراتيجية مجرد خلاف سياسي عابر، بل كانت التمهيد الفعلي والأساس الذي استندت إليه أزمة سحب السفر اء في 2014، وصولاً إلى

أزمة الحصار الشامل في 2017، حيث أصبح "فائض الطموح" القطري عبئاً استراتيجياً دفع الدولة نحو عزلة لم تشهدها منذ استقلالها، و فرضت هذه الانكسارات المتتالية على صانع القرار في الدوحة ضرورة البدء في عملية "إعادة تموضع استراتيجي" كبديل لمغامرات الربيع العربي التي بلغت ذروتها ثم انحسرت، كما بدأت تظهر ملامح التفكير في "الدبلوماسية الهادئة" كخيار بديل يهدف إلى ترميم العلاقات الدولية والإقليمية بعيداً عن صخب الانحيازات الأيديولوجية؛ فشرعت الدوحة في إعادة تعريف دورها كقوة اقتصادية ووسيط دولي في ملفات بعيدة عن التماس المباشر مع أمن جيرانها مثل الملف الأفغاني.

الفصل السادس: مآلات التحالف وتحولات المرحلة 2021 – 2026

دخلت العلاقة بين قطر وجماعة الإخوان المسلمين في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين مرحلة "الواقعية السياسية" الصارمة، حيث فرضت التحولات الجيوسياسية في المنطقة إعادة تقييم شاملة لهذا التحالف الاستراتيجي. وبعد سنوات من الاستقطاب الحاد، انتقلت الدوحة إلى استراتيجية جديدة تقوم على الانفتاح الإقليمي وتجاوز أزمات الماضي، مما وضع "ملف الإخوان" في ميزان الربح والخسارة ضمن رؤية قطر الوطنية الساعية للاستقرار والتنمية.

1. تصفير المشاكل و أثر " قمة العلا" على الدعم العلني

مثلت "قمة العلا" في يناير 2021 نقطة التحول الكبرى في السياسة الخارجية القطرية، حيث اعتمدت الدوحة مبدأ "تصفير المشاكل" مع الجوار الخليجي والعربي، وعلى رأسه مصر والسعودية، و تطلب هذا الاتجاه ضرورة معالجة الملفات التي كانت سبباً في أزمة 2017، وفي مقدمتها الدعم المفتوح لجماعة الإخوان المسلمين، ومن هنا، انتقلت قطر من مرحلة "التبني الإعلامي والسياسي الهجومي" للجماعة إلى مرحلة "البراغماتية الهادئة"، التي توازن بين الحفاظ على استقلالية قرارها وبين متطلبات الأمن الجماعي الإقليمي.

انعكس هذا التحول بشكل مباشر على شكل ومستوى الدعم العلني للجماعة؛ إذ شهدت هذه الفترة تراجعاً ملموساً في حدة الخطاب الإعلامي تجاه الأنظمة العربية المعارضة للإخوان، وتم ضبط إيقاع منصات الإعلام القطرية لتتماشى مع مناخ المصالحة، كما بدأت الدوحة في ممارسة ضغوط ناعمة لتفكيك "حكومة المنفى" غير الرسمية التي كانت قائمة على أراضيها، عبر دفع بعض القيادات الإخوانية إلى مغادرة البلاد أو الالتزام بوقف النشاط السياسي والإعلامي الموجه ضد القاهرة والعواصم الخليجية، وهو ما عُرف بمرحلة "التبريد السياسي" للملف، وفي تحول دراماتيكي يعكس مرونة براغماتية تحت ضغط الأزمات، كشفت تقارير دولية، أبرزها ما نشرته صحيفة 'وول ستريت جورنال'[11]، عن زيارة سرية قام بها وزير الخارجية القطري للرياض قبيل انفراج الأزمة، وحسبما نقلت الصحيفة عن مصادر مطلعة، فإن الدوحة قدمت عرضاً وُصف بـ 'المفاجي تضمن استعداداً لإعادة تقييم علاقاتها مع جماعة الإخوان المسلمين، كخطوة جوهرية لإنهاء المقاطعة واستعادة التوازن داخل المنظومة الخليجية، هذا العرض، وإن ظل في إطار التسريبات الدبلوماسية، إلا أنه كشف عن استعداد قطر لتقديم تنازلات في ملف 'العلاقات الأيديولوجيه مقابل تأمين استقرارها الجيوسياسي.

من الناحية التحليلية، لا يمكن اعتبار هذه الخطوات تخلياً كلياً عن الجماعة، بقدر ما هي "إعادة تموضع" فقد أدركت الدوحة أن كلفة الصدام العلني من أجل فصيل سياسي فقد الكثير من وزنه في الشارع العربي باتت تفوق العوائد المتوقعة. وبدلاً من ذلك، اختارت قطر دور "الوسيط

الموثوق" الذي يحتفظ بقنوات اتصال خلفية مع الجماعة، دون أن يسمح لهذا الارتباط بتعطيل مسارات التعاون الاستراتيجي مع الدول الشقيقة، وبذلك، تحول الإخوان من "رأس حربة" في مشروع التوسع، إلى "ملف يتم إدارته" ضمن سياقات التوازنات الكبرى، مما يعكس نهجا براغماتياً يسعى لحماية المصالح القطرية العليا.

2. إعادة التدوير: "التهجير الصامت" مقابل فك الارتباط الاستراتيجي

يثير السلوك القطري في مرحلة ما بعد "اتفاق العلا" تساؤلاً جوهرياً حول طبيعة التحول في علاقتها بجماعة الإخوان المسلمين. فبينما يذهب تيار من القراءات إلى أن الدوحة فكت ارتباطها بـ "مشروع الإخوان" لصالح الاندماج الإقليمي، تشير قراءات أكثر تعمقاً إلى أن ما جرى هو عملية "إعادة تدوير" تم بموجبها تنفيذ "تهجير صامت" لرموز ومنابر إعلامية مثيرة للجدل، مع الحفاظ على جوهر العلاقة ضمن أطر تتسم بالسرية والبراغماتية.

لم تكن الخطوات القطرية تهدف إلى قطيعة فكرية شاملة، بقدر ما كانت سعياً لتخفيف "العبء السياسي". وقد تجلى ذلك في الفترة ما بين 2021 و 2026، حيث شهدت الدوحة مغادرة هادئة لعدد من قيادات الجماعة وإعلامييها نحو عواصم بديلة كلندن وبعض المدن الأوروبية ، حيث تميز هذا "التهجير الصامت" بكونه توافقياً لا صدامياً و لم يكن طرداً عدائياً،

بل جرى عبر تفاهمات تضمن استمرارية الجماعة في فضاءات أخرى حيث تمنح هذه الإجراءات الدوحة الهامش اللازم لإثبات التزامها بمخرجات المصالحة الخليجية، واستعادة زخم علاقاتها مع القاهرة والرياض.

ويرى محللون أن الدوحة انتقلت إلى مرحلة "الاحتياط الاستراتيجي"؛ حيث تم تحويل قنوات التواصل من العمل الحزبي المباشر إلى مسارات غير رسمية، مثل المؤسسات الفكرية والبحثية واللافتات الأكاديمية أو الإنسانية، ويتيح هذا الأسلوب لقطر ميزتين استراتيجيتين وهما الحفاظ على خيوط التواصل بالإبقاء على الإخوان كأداة نفوذ كامنة يمكن استدعاؤها عند تبدل الظروف الإقليمية، وتحجيم بؤر التوتر عبر إقصاء الملفات الخلافية التي كانت تستنزف علاقاتها مع الجوار الإقليمي.

3. تقييم "الخسائر والارباح" لقطر من هذا التحالف

بعد مرور عقود على انطلاق التحالف الاستراتيجي بين الدوحة وجماعة الإخوان المسلمين، تقف قطر أمام حصيلة معقدة من النتائج التي أعادت تعريف السياسة الخارجية القطرية، فتقييم "الخسائر والأرباح" في هذا الملف لا يخضع لمنطق الربح المادي المباشر، بل لمنطق النفوذ الجيوسياسي، وتكلفة بناء الدور الإقليمي، ومدى استدامة التحالفات القائمة على الأيديولوجيا في عالم محكوم بالمصالح المتغيرة.

على جانب الأرباح، نجحت قطر عبر هذا التحالف في القفز فوق حدودها الجغرافية الصغيرة لتتحول إلى "لاعب دولي" لا يمكن تجاوزه في ملفات المنطقة؛ فقد منحتها الجماعة "مفتاح الشارع العربي" في وقت كانت فيه الأنظمة التقليدية تعاني من فجوة عميقة مع شعوبها، واستطاعت الدوحة من خلال توظيف القوة الناعمة المرتبطة بفكر الجماعة أن تصبح "وسيطاً لا يُستغنى عنه" في الأزمات الممتدة من غزة إلى ليبيا وتونس، مما منحها ثقلاً دبلوماسياً مكنها من تحويل العاصمة القطرية إلى مركز جذب سياسي وإعلامي عالمي.

أما على جانب الخسائر، فقد دفعت قطر ثمناً باهظاً مقابل هذا النفوذ، تمثل في "عزلة إقليمية" خانقة بلغت ذروتها في حصار 2017، و تسبب الانحياز المطلق لمشروع الإخوان في تصدع علاقات الدوحة التاريخية مع عمقها الخليجي والمصري، وأدى إلى فقدان الثقة مع نخب عربية رأت في السلوك القطري محاولة لفرض أيديولوجيا معينة على مستقبل المنطقة. كما تسببت هذه العلاقة في وضع قطر تحت مجهر الاتهامات الدولية بتمويل الإرهاب، مما اضطرها لإنفاق موارد دبلوماسية ومالية هائلة للدفاع عن سمعتها وتفنيد تلك الاتهامات أمام المؤسسات الدولية.

الدرس الأهم المستفاد من هذه التجربة هو إدراك الدوحة لـ "حدود القوة"؛ فالمراهنة على فصيل سياسي واحد كبديل للأنظمة القائمة أثبتت

أنها استراتيجية عالية المخاطر وقابلة للارتداد. فالتحول القطري نحو "البراغماتية الجديدة" بعد عام 2021 يعكس وعياً بأن الاستقرار الإقليمي يتطلب بناء علاقات متوازنة مع "الدول" لا مع "التنظيمات" فقط. وبذلك، تخرج قطر من هذه التجربة وقد أدركت أن القوة الناعمة الحقيقية تكمن في القدرة على التكيف والوساطة، وليس في التبني الأيديولوجي الذي قد يمنح نفوذاً مؤقتاً لكنه يولد عداوات مستدامة.

التوصيات

بناءً على الرصد التاريخي والتحليل السياسي لمسار العلاقة بين الدولة القطرية وجماعة الإخوان المسلمين، تخلص الدراسة إلى التوصيات التالية:

1. تبني استراتيجية "تعدد الأقطاب" : في القوة الناعمة توصي الدراسة بضرورة تنويع حلفائها الإقليميين، وعدم حصر رهانها السياسي في فصيل واحد، فالتحول من "التبني الأيديولوجي" إلى "الانفتاح البراغماتي" يمنح الدولة مرونة أكبر في المناورة السياسية ويقلل من فرص الصدام مع القوى الإقليمية الكبرى.

2. تكريس الحياد الهيكلي : من الضروري تحويل الدور القطري من "داعم لأطراف ضد أخرى" إلى وسيط هيكلي ومؤسسي. كما يُنصح بتعزيز دور مراكز الفكر والدبلوماسية الرسمية في إدارة الأزمات العربية، بعيداً عن الصبغة الحزبية، لضمان استدامة القبول القطري كطرف نزيه وقادر على الحوار مع جميع المكونات السياسية في المنطقة.

3. تعزيز الرقابة والشفافية في العمل الخيري والدعوي : لتفادي الأزمات الدبلوماسية المستقبلية كما توصي الدراسة بضرورة الاستمرار في تطوير الأطر القانونية والرقابية على المؤسسات الخيرية والمنصات الفكرية و يجب التأكد من أن الدعم الموجه للعمل الإنساني لا يتم تسييسه أو

استغلاله من قبل تنظيمات عابرة للحدود، مما يحمي سمعة الدولة المالية والسياسية.

4. الفصل بين "الاستضافة الإنسانية" و"النشاط السياسي": توصي الدراسة بوضع ميثاق واضح ينظم وجود المعارضين السياسيين على الأراضي القطرية، بحيث يتم الفصل بصرامة بين توفير اللجوء الآمن كالتزام إنساني وحقوقي وبين استخدام أراضي الدولة كمنصة للتحريض أو إدارة العمليات السياسية ضد الدول الأخرى، هذا الفصل كفيل بمنع تحويل ملف اللاجئين إلى صاعق تفجير للعلاقات الثنائية.

6. المراجعة الدورية للتحالفات الجيوسياسية : في ظل عالم متسارع التغير، توصي الدراسة بإنشاء آلية للمراجعة الدورية للمصالح الاستراتيجية المرتبطة بالتحالفات غير الرسمية، و يجب تقييم "جدوى" الاستمرار في دعم أي فصيل سياسي بناءً على متغيرات القوى الدولية والإقليمية، لضمان ألا يتحول حليف الأمس إلى عبء اليوم.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التحليلية التي استعرضت مسيرة عقود من العلاقة بين الدولة القطرية وجماعة الإخوان المسلمين، يتضح أننا لسنا أمام مجرد تحالف عابر، بل أمام نموذج فريد في العلاقات الدولية تداخلت فيه الهوية الأيديولوجية بالمصالح الجيوسياسية، حيث اتخذت قطر من منتصف التسعينيات نقطة انطلاق لصياغة كيان سياسي بملامح خاصة، متجاوزةً بذلك الأطر التقليدية السائدة وانتهت في العقد الثالث من الألفية الجديدة كملف خاضع لإدارة "الواقعية السياسية" الصارمة.

لقد كشفت فصول الدراسة كيف استطاعت الدوحة تحويل الجماعة من "كتلة بشرية لاجئة" إلى "ذراع استراتيجي" في مشروع القوة الناعمة، فمن خلال "منبر الجزيرة" وكاريزما الشيخ يوسف القرضاوي، تمت صياغة خطاب إسلامي حركي عابر للحدود، استهدف خلخلة الركود السياسي في المنطقة العربية وتصدير نموذج "الإخوان" كبديل جاهز للحكم، ومع اندلاع أحداث الربيع العربي عام 2011، انتقل هذا التحالف إلى مرحلة "التمكين" المباشر، حيث تماهت السياسة الخارجية القطرية مع طموحات الجماعة في الوصول إلى السلطة، وتجلت "دبلوماسية الحقائب المالية" كأداة لتثبيت أركان نظام مرسي في مصر.

إلا أن هذه المقامرة الاستراتيجية، برغم ما حققته من نفوذ إقليمي واسع في البداية، اصطدمت بصخرة التحولات الشعبية والعسكرية في عام 2013، مما أدخل التحالف في نفق "الصدام الكبير"، و أثبتت أزمة عام 2017 وحصار قطر أن تكلفة الارتباط العلني بجماعة الإخوان قد تجاوزت العوائد الجيوسياسية المتوقعة، حيث وجدت الدوحة نفسها أمام مقايضة صعبة بين الاستمرار في تبني مشروع الجماعة وبين الحفاظ على أمنها القومي واستقرارها الخليجي.

إن المرحلة الراهنة والتي أعقبت مصالحة "العلا"، تؤشر على ميلاد "براغماتية قطرية جديدة" و نسخة من السياسة الخارجية ، لا تقوم على "القطيعة" مع الماضي، بل على "إعادة التدوير" الهادئ للعلاقات؛ حيث تم تبريد الملفات الصدامية وتهجير الرموز المثيرة للجدل صمتاً، مع الإبقاء على قنوات اتصال خلفية تضمن لقطر الاحتفاظ بـ "أوراق ضغط" مستقبلية دون أن تدفع ثمن ذلك من علاقاتها مع القاهرة أو الرياض.

و في المحصلة النهائية، تخلص الدراسة إلى أن قطر قد تعلمت "درس الحدود"؛ فالتحالف مع الحركات العابرة للحدود هو سلاح ذو حدين، يمنح الدولة نفوذاً واسعاً في لحظات السيولة السياسية، لكنه يمثل عبئاً أمنياً ودبلوماسياً في لحظات الاستقرار وتوازن القوى، إن مستقبل هذه العلاقة سيظل محكوماً بمبدأ "الاحتياط الاستراتيجي"، حيث ستبقى

الجماعة جزأً من "الذاكرة السياسية" القطرية ومن أدواتها غير الرسمية، لكنها لن تعود أبداً لتكون "البوصلة الوحيدة" للسياسة الخارجية للدوحة.

المراجع

1. عبد الغفار حسين في مقالة بجريدة «الخليج» الإماراتية.

مقالات/الإخوان-المسلمون-في-الإمارات/http://alkhaleej.ae

2. يشير الدكتور جاسم سلطان أحد الكوادر القطرية السابقة في برنامج لقاء الجمعة لشبكة روتانا إلى أن الجماعة في بدايتها بقطر لم تكن تهدف لإنشاء "تنظيم سياسي"، بقدر ما ركزت على العمل الدعوي والتعليمي.

3. الدكتور عبد النفيسي في مقال بعنوان الحالة الإسلامية في قطر : مجموعة الإخوان كانت حريصة على العمل الفردي العضوي حتى لا تثير الشكوك حولها خاصة وأن شبه "الحزبية" كانت دائماً تلاحق الإخوان الفارين إلى خارج مصر وكانت مخابرات عبدالناصر حريصة على إلصاق هذه التهمة بهم أينما حلوا
4. دراسة صادرة عن معهد واشنطن : قطر تتعامل مع جماعة الإخوان المسلمين بوصفها "رهانًا سياسيًا طويل الأمد"، تسعى من خلاله إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية

https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2019/04/FP_20190703_qatar_roberts.pdf

5. تقرير صادر عن مؤسسة بروكنغز : قطر تسعى، عبر تحالفها مع جماعة الإخوان المسلمين، إلى تنويع أدوات نفوذها

https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2019/04/FP_20190703_qatar_roberts.pdf

6. في برنامج لقاء الجمعة لشبكة روتانا في شهادته حول حل التنظيم في قطر : السؤال الذي كان مطروحا حينها هل هناك حاجة في وجود التنظيم في دولة مثل قطر وما لذي يمكن أن يضيفه كيان متحزب في مجتمع قليل خاصة أن التنظيم لايري في قطر جهة معادية.
7. تقرير مجلس العلاقات الخارجية (CFR) تشير إلى أن قطر استخدمت الشبكة كأداة للدعم السياسي والمالي لقيادات الإخوان المسلمين

https://www.cfr.org/articles/al-jazeera-backs-muslim-brotherhood

8. دراسة لمعهد "بروكينجز" بعنوان السياسة الخارجية لقطر: حدود البراغماتية

https://www.jstor.org/stable/23473544

9. كتاب لديفيد روبرتس بعنوان قطر: تأمين الطموحات العالمية لدولة مدينة

https://www.jstor.org/stable/26732390

10. مذكرات هيلاري كلينتون :الدور القطري كان وسيلة حيوية للوصول إلى فاعلين ميدانيين لا يمكن لواشنطن التعامل معهم قانونياً.

https://www.simonandschuster.com/books/Hard-Choices/Hillary-Rodham-Clinton/9781476751474

11. تقرير نشرته صحيفة 'وول ستريت جورنال : الدوحة قدمت عرضاً وُصف بـ 'المفاجي تضمن استعداداً لإعادة تقييم علاقاتها مع جماعة الإخوان المسلمين، كخطوة جوهرية لإنهاء المقاطعة واستعادة التوازن داخل المنظومة الخليجية.

https://www.wsj.com/articles/qataris-saudis-make-new-bid-to-mend-a-long-festering-feud-11574942401

الفهرس

الموضوع	الصفحة
ملخص	3
مقدمة	5
الفصل الأول: البذور والتمهيد	8
1. الاندماج الإخواني في الهوية القطرية الناشئة	8
2. مسارات التأثير الإخواني في قطاعات التعليم والقضاء	10
الفصل الثاني: التحالف الاستراتيجي و استيعاب الكوادر	12
1. أسباب التحالف الاستراتيجي بين الدوحة والإخوان	12
2. حل التنظيم المحلي 1999	14
الفصل الثالث: أدوات التحالف الاستراتيجي	16
1. قناة "الجزيرة" والمنصات الرديفة	16
2. الجمعيات الخيرية	18
3. الدبلوماسية كبطاقة عبور استراتيجية	20
	21

4. المراكز البحثية كأداة للتمكين السياسي	
الفصل الرابع : الربيع العربي والرهان على التمكين 2011 – 2013	24
1. الدبلوماسية القطرية وسقوط الأنظمة التقليدية	24
2. الرهان القطري على "تثبيت الحكم"	25
الفصل الخامس: تراجع نفوذ حلفاء الدوحة بعد 2013	28
1. 30 يونيو ونهاية مشروع التمكين	28
2. تحولات السلطة في تونس	29
3. ليبيا من الثورة إلى "حرب المحاور"	30
4. تداعيات الانكسار على "القوة الناعمة" والسياسة الخارجية	32
الفصل السادس: مآلات التحالف وتحولات المرحلة 2021 – 2026	34
1. تصفير المشاكل و أثر " قمة العلا" على الدعم العلني	34
2. إعادة التدوير: "التهجير الصامت" مقابل فك الارتباط الاستراتيجي	36
3. تقييم "الخسائر والارباح" لقطر من هذا التحالف	37
التوصيات	39
الخاتمة	41

المراجع	43

مغامرة قطر الاستراتيجية
مع
جماعة الإخوان المسلمين

هذا الكتاب الرائد يتناول العلاقة المعقدة، وغالبًا المثيرة للجدل، بين دولة قطر وجماعة الإخوان المسلمين، مستعرضًا كيف استفادت الدوحة من هذا التحالف لتجاوز قيودها الجغرافية وتعزيز نفوذها في مختلف أنحاء الشرق الأوسط. كما يستكشف الاستخدام الاستراتيجي للجماعة كأداة من أدوات القوة الناعمة، مع تسليط الضوء على التكاليف الجيوسياسية والدبلوماسية والمالية لهذه الشراكة

يقدم الكتاب تحليلًا معمقًا لكيفية إسهام هذا التحالف في صعود الدوحة كفاعل عالمي ووسيط محوري في النزاعات الإقليمية، فضلًا عن التداعيات التي نتجت عن ذلك في علاقتها مع دول الخليج والقوى الغربية. كما يوفر رؤى حول تلاقي المصالح، والحسابات الاستراتيجية الكامنة وراء دعم قطر لجماعة الإخوان المسلمين، وردود الفعل العكسية التي أعقبت ذلك

دار آل ثاني